

زراعة الفهل وحصاد الخبرات

(مقالة)

أ.م.د. عبد الزهرة فيصل يونس

P: ISSN : 1813-6729

E : ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.i128.91>

غالبا ما تلجأ الحكومات في البلدان " الهشة " الى انتهاج سياسات إنقاذ لوضعها المالي المتدهور استنادا على مبدأي " الوفرة وتصغير المخاطر " ، اذ ان مثل هذه السلطات لا تنتظر الى جذور المشكلات بل الى عوارضها والتي يمكن تجاوزها أنيا بتخفيض متحصلات الوعاء الضريبي من العاملين في القطاع العا والمتمثلة بأجورهم ورواتبهم ومكافآتهم الأخرى وتجنب خيار التصادم مع الطبقة "الطفيلية" المتسببة بجمود هيكل الاقتصاد وتشوه عملية نموه وعدم استدامتها، وهكذا ظلت السياسة المالية في العراق تجتر وتدور حول حزمة محدودة من الأدوات الجاهزة التي تبدو مأمونة الجانب ولكن تأثيراتها البعيدة ستلقي بظلالها على الازمة الاقتصادية باتجاه تعميقها واطالة امدها، فلا يمكن تحفيز النمو الاقتصادي بتحجيم مديات السوق وتقليص القدرات الاستهلاكية للطبقة الوسطى بوصفها قاعدة الاستهلاك الأكثر اتساعا في المجتمع، فتخفيض القوة الشرائية لهذه الطبقة سيفضي الى مصادرة الدوافع الحقيقية للاستثمار وتزايد معدلات البطالة، فضلا عن ان تخفيض سعر الصرف سيقود هو الآخر الى النتيجة نفسها بسبب ارتفاع أسعار السلع ، الاستهلاكية والإنتاجية والوسيلة ، فضلا عن تفشي ظاهرة المضاربة والتي ستشدد بعد امتصاص الصدمة مما يقود الى اضطراب السوق وتدني القوة الشرائية للعملة المحلية بمعدلات متزايدة ، ولن يقتصر تأثير ذلك على شرائح المستهلكين بل سيمتد الى المستثمرين الصغار بوصفهم قطاعا اهليا يُنتظر منه ان يتحول الى قطاع خاص حقيقي بعد توافره على "عادات" الاعمال و"قيم" المهنة ، فمعظم رموز هذا القطاع من المقاولين الذين يستوردون مدخلات مشاريعهم بالعملة الأجنبية التي ارتفع سعرها بنسبة مؤثرة وبصورة مفاجئة ، اما خرافة دعم " القدرة التنافسية " للمنتج المحلي فستعريها حقيقة " عدم قدرة ومرونة الجهاز الإنتاجي الوطني " على تلقي الصدمة المالية والنقدية الأخيرة وتكييفها لصالحه.

وباعتقادنا ان " الاعتبارية " و " الانطباعة " في توصيف المعالجات من قبل أصحاب القرار الاقتصادي يعود الى :

1. غياب الرؤية ، فالتنمية ليست مخزنا من النظريات والشعارات البراقة بل هي ، بعد تجريد لسرد النظري من ايحاءاته اللغوية " تراكم مادي " يستوجب الاندفاع الحي والهمة الصادقة .
2. النظرة الحسابية التقليدية الى الزمن بوصفه ساعات تُقسّم بين عمل وفراغ و نوم ، والتغافل عن بعده الحضاري المتحرك باعتباره فضاء ممتد للعمل اذ ان المرحلة الانتقالية تقتضي تقسيم اليوم الى ثلاث دوريات لتقليص مدد انجاز المشروعات الى الثلث تقريبا ومضاعفة اعداد العاملين ، بالإضافة الى تعجيل مفاعيل الارتباطات الامامية والخلفية للمشروعات الاقتصادية المُنجزة ، فكيف لنا ان نبلغ المستويات النافذة للتقدم الاقتصادي ونحن نرحف وراء رواده زحف السلحفاة وهم يجرون امامنا جري الطباء .



مجلة الإدارة والاقتصاد

مج 46 / العدد 128 / حزيران / 2021

الصفحات : 342-342